الأنباء
الاثنين 11 يوليو 2011

أكد أن لجنة البيئة ستقدم دعوة لوزير الخارجية لمناقشة الأمر

العمير لـ «الأنباء»: الكويت غير مؤهلة جغرافياً لإنشاء محطات نووية

أكد مراقب مجلس الأمة النائب د.علي العمير أن الفضائيات الروسية فاجأتنا بأن يكون هناك توقيع اتفاقية مع الكويت وروسيا للتعاون النووي.

وأشار العمير في حوار مقتضب مع «الأنباء» الى أنه لا بأس في التعاون النووي في أمور معينة لأن التكنولوجيا النووية تدخل في أمور عدة من ضمنها الطب والصحة والتعقيم ومجالات أخرى، ولكن ان تمتد لبناء مفاعل نووي هذا الشيء يضع علامات استفهام.

وبين العمير ان اللجنة البيئية ستطلب اجتماعا لمناقشة هذا الأمر، وستدعو وزير الخارجية لأنها اتفاقية خارجية لمناقشة الموضوع ووضع النقاط على الحروف.

في البداية اعترضت وألمحت إلى أنك ستقدم استجوابا على خلفية الاتفاقية النووية مع روسيا.. هل هذا صحيح؟

● أنا ذكرت أني سأوجه أسئلة فيما يخص هذا الجانب، ولم أذكر من قريب ولا من بعيد كلمة استجواب، وقلت سأدعو وزير الخارجية الى لجنة البيئة لمناقشة الأمر، ونرجو أن تبدي وزارة الخارجية الاستعداد لمناقشته، وألا تكون تحت وطأة المساءلة السياسية.

وهل قدمتم دعوة لوزير الخارجية لحضور اجتماع للجنة البيئية؟

● سندعو ان شاء الله واليوم (أمس) أعددت العديد من الاسئلة التي سأوجهها لوزير الخارجية وسنتفق مع الاخوات في اللجنة البيئية لحضور وتحديد موعد للالتقاء مع الوزير.

وما الضرر في توقيع مثل تلك الاتفاقية، خصوصا أن العديد من الدول سارت في هذا الجانب؟

● لا بأس في التعاون النووي في بعض المجالات كالطب مثلا والتعقيم ومجالات كثيرة، فالتكنولوجيا النووية دخلت في عدة مجالات، ولكن أن تمتد هذه الاتفاقية الى بناء مفاعلات نووية، فهذا شيء مفاجئ.

د.علي العمير متحدثا في إحدى جلسات مجلس الأمة

واثقون في خروج القيادة السياسية من هذا المأزق ونتمنى معالجة الأمر دون الحاجة للاستجواب

العالم كله يحاول التخلص من المفاعلات النووية والكويت غير مؤهلة جغرافياً لإقامة أي محطات

ذكرت أنه لا ضرر في التعاون النووي، وعارضت أي اتفاقيات نووية.. كيف تفسر ذلك؟

● نحن نمر بمرحلة وضعت علامات استفهام كثيرة، خاصة أننا نمر بمرحلة نعاني لسنا نحن فقط، بل العالم كله من سلبيات التكنولوجيا النووية في توريد الطاقة.

هل بسبب الأحداث الأخيرة في اليابان أتتكم تلك المخاوف؟

● طبيعي فما عانت منه اليابان في هوكوشيما شيء رئيسي، وهناك دول أوقفت أنشطتها النووية قبل أن يصلها الخطر، فعلى سبيل المثال المانيا قررت وقف جميع أنشطتها عام 2020 ووضع نهاية لتجاربها النووية وكذلك فرنسا 2050 وغيرها من الدول قبل ذلك كإيطاليا مثلا اتخذت قرارا بوقف أنشطتها النووية.

وهل تلك الدول كانت مثالا لتخوفكم أم ان هناك أمرا آخر؟

● طبيعة الكويت لا يوجد لديها مناطق عميقة استراتيجيا لبناء مثل تلك المحطات النووية ولا مياه لتبريد المفاعلات ولذلك أعتقد انه منهج خاطئ ان تنتهجه الكويت.

هل كانت هناك تلميحات لكم بصفتك رئيسا للجنة البيئة من قبل المسؤولين عن مثل هذه الاتفاقيات؟

● قبل شهر تقريبا تحدثت شخصيا مع بعض القياديين في الدولة وقالوا انهم فعلا بصدد العزوف عن هذه التكنولوجيا المختصة بالطاقة والبعض يتذرع بحرق 40٪ من البترول الذي نستخرجه من قاع الأرض ولكن بالنهاية هذا بترول بين أيدينا فكيف نعتمد على تكنولوجيا ليس لدينا خبرة فيها ولا وقود نووي ولا العناصر الأخرى.

وما الاجراءات التي ستتبعونها في المرحلة المقبلة؟

● عندما وصلنا خبر توقيع مثل تلك الاتفاقية أعلنت انني سأوجه أسئلة لوزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح عن هذه الاتفاقيات بين وزارة الخارجية وروسيا.

وما دخل وزارة الخارجية في نوعية هذه الاتفاقيات؟

● ما ذكر من خلال المحطة الروسية ان وزارة الخارجية الكويتية وقعت تلك الاتفاقية وكذلك هي المسؤولة عنها وأيضا اللجنة المركزية وسننتهز الفرصة بعد قدوم الاخوة من اجازاتهم لندعو وزير الخارجية الى اللجنة في مجلس الأمة.

هل لديكم تفويض لمناقشة هذا الأمر من مجلس الأمة؟

● اللجنة طلبت تفويضا من مجلس الأمة لمناقشة هذا الأمر وسميت لجنة البيئة والطاقة النووية وبعد ذلك سنرى، ما السيناريوهات التي سنتبعها في هذا الجانب خصوصا أن الشيخ د.محمد الصباح من أحرص الناس على أمن البلد وعلى النأي به عن أي أخطار نووية.

ألم تقدم أي استفسار الى وزير الخارجية؟

● نعم وتلقيت تطمينات ممتازة حول الملف النووي الكويتي واليوم نعطي إشارات واضحة وضغوطا على إيران ان تنقل مفاعلاتها النووية حتى تتخلص منه، فهل يعقل أنه في الوقت الذي نضغط فيه على إيران نقوم ببناء مفاعلات نووية، فهذا تناقض، ولكن بالتأكيد الشيخ د.محمد الصباح قادر على مراجعة هذه الاتفاقية.

ولو تم إبرامها فعليا.. فما الإجراءات المتخذة؟

● إن كان فعلا تم إبرامها الآن حسب ما ذكر، فهذا يحمل اللجنة الوطنية ووزير الخارجية المسؤولية في تعديل بنودها إن كانت مسودة اتفاقية وعلينا أن نأخذ أي مخارج حتى لا نعرض البلد لمشاكل ونحن على ثقة في القيادة السياسية في معالجة هذا الأمر دون الحاجة للجوء للاستجواب.

ذكرت أن الطاقة النووية يمكن الاستفادة منها في أمور أخرى طبية.. ألا يحتاج ذلك الى بناء مفاعلات نووية؟

● لا يحتاج الى مفاعلات نووية ومحطات، بل إلى أجهزة ومعدات فقط، ونحن اليوم نستخدمها، ففي معهد الكويت للابحاث العلمية نستخدم الطاقة الإشعاعية وبعض التكنولوجيا كمقاومة السرطان والعلاج الإشعاعي والتعقيم، ولكن بناء مفاعل ووقود نووي لا يجوز استخدامه.

● حاوره رشيد الفهم

مراقب المجلس: محمد الصباح أبلغني بأن الاتفاقية النووية الكويتية ـ الروسية قديمة

أوضح مراقب مجلس الأمة النائب د.علي العمير انه تلقى اتصالا من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح وآخر من رئيس اللجنة الوطنية لاستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية د.أحمد بشارة أكدا فيه ان الاتفاقية التي تم توقيعها مع الجانب الروسي قديمة وإطارية لا تلزم اي جانب بأي التزامات فنية او مالية وإنما هي أشبه بمذكرة التفاهم للأمور التقنية وتم توقيع مثلها سابقا مع دول أخرى مثل فرنسا.

وقال د.العمير ان الشيخ د.محمد الصباح بيّن ان الكويت وبعد أحداث مفاعل فوكوشيما الياباني لم توقع اتفاقيات ولم تعد الكويت متشجعة لامتلاك التكنولوجيا النووية وبناء المفاعلات او ادارة الوقود النووي وانما الاقتصار فقط على ما يتعلق بتبادل المعلومات للأغراض الطبية والبحثية.

من جانبه قال د.بشارة ان اللجنة بصدد اصدار بيان صحافي توضح فيه جميع الملابسات التي أثيرت بالإعلام الروسي حول الاتفاقية القديمة والتي استمرت روسيا بإجراءات التصديق عليها بينما لم يصدر اي تصديق من الجانب الكويتي وهي لا تتعدى كونها اتفاقية اطارية لا تتضمن اي عقود لبناء المفاعلات او ادارة الوقود النووي.

وقال النائب د.العمير: اننا في الوقت الذي نشكر فيه وزير الخارجية وكذلك رئيس اللجنة الوطنية الا اننا سنوجه بعض الأسئلة البرلمانية كي تأتينا الردود بشكل رسمي ونعتمد على الأجوبة عندما ندعو المختصين للجنة البيئة لمناقشة هذا الموضوع بكل جوانبه.

وفي هذا السياق، وجّه النائب د.علي العمير سؤالا الى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح قال فيه: نشرت بعض وسائل الإعلام الروسية ان الكويت وروسيا قد وقعتا مسودة اتفاقية للتعاون النووي في مجال الأغراض السلمية، وجاء في الخبر الذي بثته الفضائية الروسية «روسيا اليوم» بتاريخ 7 الجاري ان روسيا تصدق على مسودة اتفاقية مع الكويت حول الطاقة الذرية، وذكرت القناة ان مجلس الوزراء الروسي نشر يوم الخميس الماضي وثيقة أعلن فيها عن التصديق على مسودة اتفاقية مع الكويت حول التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وزاد د.العمير ان التقرير قال انه جاء في الوثيقة ان «الحكومة الروسية صدقت على مسودة الاتفاقية التي رفعتها شركة «روس آتوم» الوطنية، وكلفت الأخيرة مع وزارة الخارجية الروسية بالتفاوض مع الجانب الكويتي، وتوقيع الاتفاقية.

وان مسودة الاتفاقية نصت على التعاون في مجالات، مثل البحوث التطبيقية والأساسية، وتصميم وبناء واستثمار وتشغيل مفاعلات الطاقة والبحث النووية، وكذلك تقديم ومواصلة خدمات دورة الوقود النووي ومعالجة النفايات المشعة، كما سيتعاون الطرفان في ميادين السيطرة على الأمن النووي والاشعاعي وصيانته، وفي انتاج النظائر المشعة واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وكذلك في اعداد الاختصاصيين في مجال الفيزياء النووية والطاقة الذرية، وستكون «روس آتوم» الهيئة المعنية باطار الاتفاقية مع الجانب الروسي، واللجنة الوطنية الكويتية للطاقة الذرية من الجانب الكويتي.

وطالب د.العمير في سؤاله بمدى صحة هذا الخبر الذي بثته الفضائية الروسية وإذا كان غير صحيح فهل تم نفيه وإذا كان صحيحا فأرجو تزويدي بالتالي: نسخة من مسودة الاتفاقية التي تم توقيعها مع الجانب الروسي مع جميع ملحقاتها ان وجدت، وما التكلفة الإجمالية لإبرام هذه الاتفاقية ومتى تم توقيعها مع الجانب الروسي، وكم عدد الاتفاقيات التي وقعتها اللجنة الوطنية لاستخدامها الطاقة النووية للأغراض السلمية منذ انشائها بالمرسوم رقم 49/ لسنة 2009 وتعديله بالمرسوم رقم 307/ لسنة 2009، وهل تم التنسيق مع وزير التربية ووزير التعليم العالي والمؤسسات التابعة مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت اثناء التوقيع على هذه الاتفاقيات ومن مثّل الكويت عند توقيع هذه الاتفاقيات؟ وهل أحيطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببنود هذه الاتفاقيات؟ وما توصيات الوكالة للكويت حول الاستمرار ببرنامجها النووي؟ مطالبا تزويده بكشف تفصيلي عن جميع الدراسات التي أجرتها اللجنة الوطنية لاستخدامات الطاقة النووية والعقود الاستشارية التي تم عقدها مع الجهات الخارجية وتكلفة كل منها ونتائجها وتوصياتها منذ تأسيس اللجنة.

المركز يواصل إصدار تقاريره السياسية عن دور الانعقاد الثالث

«اتجاهات»: نواب «الرابعة» شاركوا بتقديم 3 استجوابات وإجماع على المعلمين والظواهر السلبية

اصدر مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة تقريره الرابع عن مواقف التصويت لنواب الدائرة الرابعة بعد فض دور الانعقاد الثالث وذلك في اطار سلسلة من التقارير النوعية المعتمدة على محددات البحث العلمي المنهجي والبعيدة عن أي توجهات سياسية او ايديولوجية، حيث يسلط الضوء عبر هذه التقارير على تحليل اتجاهات تصويت النواب في اطار تقسيمة الدوائر الانتخابية الخمس خلال دور الانعقاد الثالث بموضوعية واستقلالية، من واقع جداول ونتائج التصويت على 21 قضية تم اختيارها سواء فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين، او طلبات عدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء وتشكيل اللجان المؤقتة بشكل مختصر، وفيما يلي تحليل اتجاهات لنتائج تصويت نواب الدائرة الرابعة.

الدائرة الرابعة يمثلها عشرة نواب هم: مسلم البراك، محمد هايف، علي الدقباسي، مبارك الوعلان، د.ضيف الله أبورمية، حسين مزيد، شعيب المويزري، مبارك الخرينج، سعد الخنفور، وعسكر العنزي، خرج منها ثلاثة استجوابات أولها من النائب البراك الى سمو رئيس الوزراء والثاني من النائبين هايف والوعلان لسمو الرئيس والثالث من النائب المويزري الى وزير الداخلية السابق الشيخ جابر الخالد.

واشير في سياق التقرير الى ان غالبية من نواب الدائرة ايدوا لحى العسكريين وهيئة القرآن الكريم وضم ادارة التحقيقات وايقاف بعض القيادات الامنية كما رفضت الغالبية تعديلات اللائحة واعتماد الميزانيات كما ان 90٪ من النواب وافقوا على الخدمة المدنية للمرأة في حين وافق النواب العشرة مجتمعين على رد كادر المعلمين وتشكيل لجنة الظواهر السلبية وهو ما يمكن توضيحه في السياق الكيفي للتقرير.

فعلى صعيد الجانب التشريعي يلاحظ أن قوانين الخدمة المدنية للمرأة ونقل الادارة العامة للتحقيقات الى النيابة العامة والهيئة العامة لطباعة ونشر علوم القرآن الكريم وعلومه واطلاق لحى العسكريين اضافة الى المنحة الاميرية والرعاية السكنية للمرأة وصندوق المرأة الاسكاني والمساعدات العامة كانت محل اتفاق بين النواب العشرة على الرغم من غياب بعضهم عن التصويت لكن من غاب لم يبد اعتراضا علي أي من هذه التشريعات، أما مقترح تأجيل قانون الجمعيات التعاونية فكان عليه شبه اجماع من نواب الدائرة حيث أيد التأجيل تسعة نواب ورفضها النائب عسكر العنزي منفردا وكذلك كان هناك توافق تصويتي حول تثمين منطقة خيطان، فقد أيده ثمانية نواب ورفضه النائبان عسكر والخنفور، وبالمثل تعديلات اللائحة الداخلية بشأن اعفاء مجلس الامة من الرسوم القضائية فلم يوافق عليها سوى الخرينج وغاب الخنفور ورفضها النواب الثمانية الباقون.

وبالنسبة للتصويت على الميزانيات كان موقف المويزري وهايف وابورمية والوعلان والبراك ثابتا برفض جميع الميزانيات فيما وافق على الميزانية العامة وميزانية البترول كل من عسكر العنزي وسعد الخنفور وحسين مزيد.

وفيما يتعلق بالجانب الرقابي فقد أيد النواب البراك وهايف والوعلان والدقباسي وأبورمية والمويزري كتابي عدم التعاون الاول والثاني المقدمين لسمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد فيما رفضهما النائبان سعد الخنفور وعسكر العنزي وغاب عن التصويت الاول الخرينج الذي رفض الثاني في حين أيد مزيد عدم التعاون الاول وعارض الثاني.

ورفض السرية الاولى 7 نواب في حين رفض السرية الثانية اربعة نواب وذلك بعد تبدل اتجاه التصويت لكل من حسين مزيد وشعيب المويزري وتأخر مسلم البراك عن تصويت السرية، بينما ايد سبعة نواب عدم التعاون الاول مع سمو الرئيس ناصر المحمد وعارضه نائبان هما سعد الخنفور وعسكر العنزي وغاب مبارك الخرينج، وفي كتاب عدم التعاون الثاني تبدل موقف النائب حسين مزيد من الموافقة على عدم التعاون الاول الى معارضة عدم التعاون ليصبح اجمالي المؤيدين 6 نواب والمعارضين اربعة نواب.

وبالنسبة لتأجيل الاستجواب المقدم لسمو رئيس الوزراء لمدة عام فقد انسحب من الجلسة ورفض التصويت عليه ستة نواب وهم البراك وهايف وأبورمية والدقباسي والمويزري والوعلان وأيد التأجيل النواب مزيد وعسكر والخنفور والخرينج، بينما عارض سبعة نواب احالة استجواب الفهد الى التشريعية في حين ايده ثلاثة نواب هم محمد هايف ومبارك الخرينج وشعيب المويزري.

واتفق نواب الدائرة على ايقاف بعض القيادات الامنية في وزارة الداخلية فيما غاب عن التصويت النائب عسكر العنزي، كما اتفق النواب العشرة على الموافقة على تشكيل لجنة الظواهر السلبية فيما عارض ثلاثة نواب هم عسكر والخرينج والخنفور تشكيل لجنة الشباب والرياضة ووافق على تشكيلها ستة نواب وغاب عن التصويت النائب مزيد.

وعلى صعيد حضور الجلسات الثلاث التي كانت مخصصة لنظر حصانة النائب د.فيصل المسلم فقد غاب عن الجلسات الثلاث كل من الخرينج وعسكر والخنفور وغاب عن جلسة واحدة مزيد فيما حضر البراك والدقباسي وهايف والوعلان وأبورمية والمويزري الجلسات الثلاث، أما فيما يتعلق بعضوية خلف دميثير فرفض التصويت النواب البراك وأبورمية والدقباسي والوعلان لاعتقادهم بمخالفة الاجراء للائحة ووافق على رفض اسقاط عضوية دمثير النواب مزيد وعسكر والخرينج فيما غاب عن التصويت النواب هايف والمويزري والخنفور.

خالد المضاحكة

80٪ من النواب رفضوا تعديلات اللائحة و90٪ وافقوا على تأجيل التعاونيات وضم التحقيقات والخدمة المدنية للمرأة

6 نواب انسحبوا من جلسة التصويت على تأجيل استجواب المحمد لمدة عام

الغالبية أيدت لحى العسكريين و«القرآن» و«إدارة التحقيقات» وإيقاف قيادات أمنية ورفضت اعتماد الميزانيات

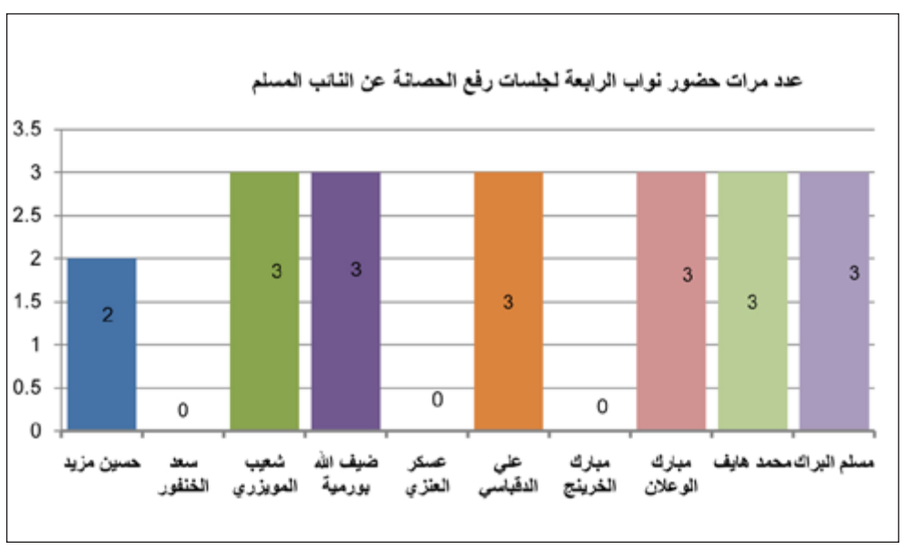

الطبطبائي يستفسر عن إجراءات «الصحة» لشراء أجهزة أقسام الطب النووي

وجّه النائب د.وليد الطبطبائي سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة د.هلال الساير، وجاء السؤال كالتالي: من المعلوم لدينا ان الحكومة قد أولت اهتماما ملحوظا بتجهيز مرافق وزارة الصحة العامة بأحدث الأجهزة الطبية وقامت على سبيل ذلك بتخصيص مبالغ طائلة تقدر بملايين الدنانير، الا ان الحكومة حاولت كذلك تنظيم عملية شراء تلك الأجهزة لضمان جودتها ومطابقتها للمواصفات العالمية المتعارف عليها.

لذا يرجى افادتي بما يلي:

1 ـ الطرق التي من خلالها قامت الوزارة بشراء الأجهزة الخاصة بأقسام الطب النووي والعلاج الاشعاعي والأشعة التشخيصية والأجهزة المساندة لها كالكمبيوترات وخلافه.

2 ـ تقارير الأشخاص المتخصصين الذي اعتمدوا مواصفات الأجهزة المطلوب شراؤها او الذين طالبوا بشراء تلك الأجهزة لكل قسم مما سبق، وكذلك بمحاضر الاجتماعات والمراسلات الخاصة بتلك الأقسام والتي تم من خلالها مناقشة او اعتماد عملية شراء التجهيزات المطلوبة.

3 ـ أوامر الشراء لتلك الأجهزة وأسماء الشركات المصنعة لتلك الأجهزة ووكلائها المحليين.

4 ـ اسم الشركة التي قامت بتنفيذ عقود صيانة تلك الأجهزة لكل قسم على حدة، والمبالغ التي أنفقت على تلك الصيانة ومسوغاتها الفنية.

د.وليد الطبطبائي

الخرينج يثمن جولة رئيس الوزراء الخليجية

ثمن رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب مبارك الخرينج الجولة الناجحة التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الى دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، مؤكدا ان الزيارة جاءت في الوقت المناسب خاصة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، وما تتطلبه من ضرورة التباحث مع الاخوة المسؤولين والقادة بدول مجلس التعاون كما تتطلب تعاونا اكثر وفعالا لما فيه مصلحة دول الخليج العربي.

وقال الخرينج في تصريح صحافي: اننا نتمنى على سمو الرئيس ان يكرر هذه الزيارة لتكون بصورة دورية كل 6 اشهر او كل سنة او حسب الظروف فنحن في امس الحاجة للقاءات الدورية وتابع الخرينج: انني اقدر الجولة الخليجية لسمو الرئيس وكانت زيارة موفقة وناجحة بكل المقاييس. من ناحية اخرى وتعليقا على ما يثار من اعتراضات عراقية رسمية على مشروع ميناء مبارك الكبير الكويتي وكان اخرها تصريح نائب رئيس الوزراء العراقي، قال النائب الخرينج: نظرا لان معظم اعضاء لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية متواجدون خارج البلاد، فإنني اناشد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية د.محمد الصباح ان يكون له موقف واضح من القضية بأن يصدر تصريحا رسميا ردا على تصريحات المسؤولين العراقيين.

مبارك الخرينج

النملان يقترح إنشاء مستشفى نساء وولادة في محافظة الأحمدي

قدم النائب سالم النملان اقتراحا جاء فيه: من منطلق الحرص على كرامة المرأة الكويتية ولحقها في كفالة الرعاية الصحية المتكاملة التي نص عليها الدستور، ونظرا لوجود الكثير من السيدات ممن يتحرجن من كشف الأطباء الرجال عليهن، خاصة فيما يتعلق بأمراض النساء والولادة وتفضيلها للطبيبة المرأة. ورغم ان الشرع أباح لها هذا الأمر عند الضرورة، الا انه اقتداء بحديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لو تركنا هذا الباب للنساء»، قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات. كما ان النبي ﷺ نهى عن دخول الرجال على النساء، ورفعا للحرج عن النساء. ونص الاقتراح على «إنشاء مستشفى متكامل لطب النساء والولادة في محافظة الأحمدي وتعميم ذلك على جميع محافظات الدولة، على ان يكون جميع العاملين فيه من الطاقم النسائي.